# المقاييس الصرفية (البنيوية) لغرابة الألفاظ القرآنية في الدرس اللغوي العربي

# Morphological (Structural) Standards for the Strangeness of Quranic Words in the Arabic Linguistic Studies


الباحثة: منى عريبي محمد

**Researcher: Mona Arabi Muhammad**

**E-mail: Monaalsamarraia@gmail.com**

أ.د. عمر رشيد شاكر

**Prof. Dr. Omar Rashid Shaker**

جامعة سامراء/ كلية التربية

**Samarra University / College of Education**



الكلمات المفتاحية: المقاييس، غرابة الألفاظ، البنية، المخالفة.

**Keywords: standards, strangeness of words, structural contradiction.**

**الملخص**

حرصَ عُلماؤُنا الأوائل على بيان معاني الألفاظ القرآنية الفصيحة، التي وسمّت بالغريبة، وتفسير مقياس غرابتها، منذ نزول القرآن، فظهر علم غريب القرآن، فكان الهدف من هذه الدراسة، هو بيان المقياس اللغوي لغرابة الألفاظ القرآنية، عند علماء غريب القرآن. من خلال توجيههم لهذه الألفاظ توجيهاً لغوياً، وتقعيدها للمقياس الأصلي، وتعليل خروجها عن مقياسها، وبيان التغير الذي طرأ عليها مما سوغ غرابتها، فكان المقياس الصَّرفي، من أهم المقاييس التي أشار إليها العلماء في مؤلفاتهم، وعللوا غرابة اللفظ القرآني به.

فالصَّرفُ ميزانُ العربية ويحتاج إليه جميع المشتغلين باللغة العربية، من نحويينَ ولغويينَ، أيّما حاجة؛ لأنّ جزءاً كبيراً من اللغة يؤخذ بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق الصَّرف، وخروج الألفاظ عن المقاييس الصَّرفية التي وضعت لها في الأصل، بصيغة أخرى مخالفة، نحو: مجيء المصادر، على غير القياس، ومخالفة الصفة لمقياسها الأصلي، والجمع على غير القياس، والنَّسب المخالف للقياس، فعُدَّت هذه المعايير سبباً وعاملاً مسوغاً لمقياس غرابة الألفاظ القرآنية. وهو موضوع هذه الدراسة.

**Abstract**

Early scholars worked to explain the meanings of the eloquent Qur'anic terms that were deemed unusual or obscure, and they sought to interpret the measure of their strangeness since the revelation of the Qur'an. Thus, the field of *Gharib al-Qur'an* (The Study of Obscure Qur'anic Words) emerged. The aim of this study is to clarify the linguistic standard for the strangeness of Qur'anic terms according to scholars of *Gharib al-Qur'an*. This was achieved by directing these terms linguistically, establishing the original linguistic standards, explaining the reasons for their deviation from these standards, and highlighting the changes that occurred to justify their perceived strangeness. The morphological standard was one of the most significant measures referenced by scholars in their works, as they explained the strangeness of Qur'anic terms through it. The deviation of a word from its original morphological standard, by appearing in an alternate form—such as the appearance of verbal nouns in forms that deviate from the norm, adjectives not conforming to their original standard, plural forms, and attributive forms differing from the standard—served as a justifiable factor for the strangeness of Qur'anic terms. This is the subject of this study.

**المقدمة**

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين نبينا محمد(ﷺ).

أمّا بَعدُ:

فعِلمُ الصَّرف هو: عِلمٌ بأُصول أحوال أبنية المفردات العربية، وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحة وإعلال وإدغام وإمالة، وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء. ونظر المتقدمون كسيبويه (ت١٨٠هـ) إلى التصريف على أنّه بناءُ الكلمة على غير ما بنتْهُ العربُ لكنّه على أوزان كلامهم، ثم يعمل في البناء الجديد ما يقتضيه القياس العربي. (الاستراباذي، ١٩٧٥م، ١/٦-٧)

أمّا المتأخرون فمفهوم التصريف لديهم هو: عِلمٌ بأبْنية الكلمة وما يعتريها من الأحوال العارضة كالزيادة والحذف والقلب والإعلال والإبدال والنقل والاشتقاق، وغيرها. ولمّا كان حكم التصريف يقتضي تغيير الكلمة وتحويل أصولها المختلفة إلى صيغ أخرى، فقد اختص بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة؛ لأن ما عدا ذلك قوالب ثابتة لا يدخلها تغيير ولا تبديل. (الحديثي، ٢٠٠٣م، ص٢٦)

ونجد الغرابة في ألفاظ القرآن الكريم متشعبة المقاييس اللفظية، ولاسيما تشعباتها الصرفية البنيوية، فخضوع الألفاظ لحكم مقاييس أصول الألفاظ القرآنية، وما يتعلق بأصولها الغريبة وما يصاحبها من ظواهر صرفية مغايرة للقياس، أوجد الغرابة فيها. (خضري،٢٠١٠م، ص٦٣)

وعليه يعدُّ المقياس الصَّرفي للألفاظ القرآنية، معياراً مهماً لتحديد المقاييس المخالفة والخارجة عن مقياس القاعدة الصرفية، والتي تعدّ سبباً مباشراً لتغير البنية، وهذه التغييرات التي تطرأ على الألفاظ، تولد بنية جديدة، وتكون هذه البنية غريبة عن الألفاظ العربية المستعملة، ممّا سوغ غرابتها في الأبواب الصرفية وذكرها علماء غريب القرآن في مؤلفاتهم. واقتضت الدراسة أن أتَّبع المنهج الوصفي التحليلي، وحيناً المنهج التأريخي القائم على استقراء الألفاظ القرآنية الغريبة في كتب غريب القرآن الكريم. وهو بحث مستل من أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ(مقاييس غرابة الألفاظ القرآنية في الدرس اللغوي العربي).

**أهمية البحث:**

كانت لغة القرآن الكريم هي المحور الذي دارت حوله الدراسات، سواء منها الدراسات اللغوية أم الفقهية، وإنّ الغرض من هذه الدراسة، هو الكشف عن المقاييس اللغوية لغرابة الألفاظ القرآنية، التي عدّها علماء غريب القرآن غريبة في مؤلفاتهم، واستنباط المقاييس اللغوية المتعلقة باللغة ولاسيما المستوى الصرفي من خلال التوجيه اللغوي والنحوي والصرفي لهذه الألفاظ وبيان مقياس غرابتها وتعدّ هذه الدراسة مهمة في البحث اللغوي العربي.

**هيكلية البحث:**

**قُسِّمَ البحث على أربعة مطالب، وهي على النحو الآتي:**

**المطلب الأوّل: مفهوم البنية الصرفية وعلاقتها بألفاظ غريب القرآن.**

**أوّلاً: تعريف البنية لغةً واصطلاحاً.**

**ثانياً: علاقة البِنْيَة الصرفية باللفظ القرآني الغريب.**

**المطلب الثاني: المصدر المخالف للقياس.**

**المطلب الثالث: الصفة المخالفة للقياس.**

**المطلب الرابع: الجمع المخالف للقياس.**

**المطلب الخامس: النسب المخالف للقياس.**

**الخاتمة:**

**المطلب الأوّل: مفهوم البِنْيَة الصرفية وعلاقتها بألفاظ غريب القرآن.**

**أوّلاً: تعريف البِنْيَة لغةً واصطلاحاً.**

**البِنْيَة لغةً:** المصطلح اللغوي للبِنْية، يدلُّ على الهيئة فقال ابن منظور(ت٧١١هـ):((بِنْيَة وهي مثل رِشْوة ورِشاً كأن البِنْيَة الهيْئةُ التي بُنِي عليها.....ويقال بُنْية وبُنًى وبِنْية وبِنًى)).(ابن منظور، ١٩٩٤م ٩٤/١٤)

**البِنْيَة اصطلاحا:** البِنْيَة مفرد للأبنية، وهي: هيئة الكلمة من عدد الحروف المرتبة والحركات، من فتحةٍ وضمةٍ وكسرةٍ، والسكنات، فهي لفظٌ مفردٌ، وضعه الواضع ليدلَّ على معنى، بحيث متى ذُكِرَ ذلك اللفظ فُهِمَ منه ذلك المعنى الموضوع هو له مع اعتبار الحروف الأصلية والزائدة.(الحملاوي، د.ت، ص١١-١٢) ومصطلح البِنْيَة الصَّرفية يرادف الصيغة والهيئة فقد وردَ مصطلح (هيئة) بمعنى البِنْيَة، والمقصودُ بالبِنْيَة هيئةُ الكلمة التي وضعت عليها، والتي يمكن أنْ يشاركها فيها غيرها. (الراجحي، ١٩٨٨م، ص٧)

فالبِنْيَة إذن، هي (هيئة)، أو (صيغة) أو (وزنٌ) فعلى هذا الأساس تشمل الأبنيةُ جميع الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة فالألفاظ قد تتشابَهُ في الصيغة أو الوزن وتختلف في المعنى. (الراجحي، ١٩٨٨م، ص٧)

ونلحظ استعمل لفظ الوزن عند أغلب علماء غريب القرآن، نحو: ضِيزى وزنها فُعْلَى.(السجستاني، ١٩٦٣م، ص٣١٥) ونَسْتَعِين أصل وزنها نَسْتَفعِل. (مكي، ١٩٨٥م، ٧٠/١) والطاغوت، وزنه فَعَلُوت.(الاصفهاني، ١٩٩٢م، ص٥٢١) والقيُّومُ وزنه فَيْعُول.(الاندلسي، ١٩٩٣م، ص٢٦١-٢٦٢) والإنسان، وزنه فِعْلَان، ومتحيز وزنه مُتَفَيْعِل.(السمين، ١٩٩٦م،

١/١٣٠-٤٦٦) وخلت وزنه فَعَتْ.(الخراط، ٢٠٠٦م، ١/٥١) ومثل هذا كثيرٌ في كتب غريب القرآن.

**ثانياً: علاقة البنية الصرفية باللفظ القرآني الغريب.**

تُعدُّ الظواهر الصَّرفية سبباً من أسباب غرابة الألفاظ القرآنية؛ لأن الصّرف ينظر في بِنْيَة الكلمة وما يعتريها من اختلاف في الوزن، والهيئة والدلالة المختلفة، التي وضعت لأصل اللفظ، وكونُ الصَّرفِ ميزانَ الألفاظ العربية، فإنّه يتمثل لقياس ألفاظ الصيغ العربية المختلفة كالمصادر، والمشتقات، والتصغير والنسب، والتغييرات الطارئة على الألفاظ، كالزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام التي تغيّر أصل اللفظ ووزنه وصيغته مما يسبب غرابته.(بيان الحق، ١٩٩٨م، ١/٢٩٧)

الصَّرفُ أحد علوم العربية، وهو على علو شأنه غامض حتى على بعض أئمة اللغة، ولا سيما الاشتقاق فنجد بعضهم أخطأ به. فما روي عن أبي عبيد القاسم بن سلَّام (ت٢٢٤هـ) أنه قال في لفظ (مَنْدُوحَة) وتعني السعة والفسحة إنه مشتق من (أَنْدَاح) والصواب إنه مشتق من (النَّدْح)، وما نُسِبَ إلى ثعلب في اشتاق لفظ (تَنُّور) (تَفْعُول) إنه من النّار والصواب أنه من (تَنَرَ) وإن لم ينطق به وهو (فَعُّول). (ابن عصفور، ١٩٩٦م، ص٣١-٣٢)

فالغرابة تزداد طرداً في الأبواب الصَّرفية، ولاسيّما تلك التي تتعلق بأصول اللفظ وما يصاحبها من اشتقاق؛ لان أصول اللفظ ليست صيغة ثابتة دائماً، بل الظن والافتراض لهما نصيب كبير لنشأة صيغ لفظية جديدة تختلف فيها وجهات النظر، فالظواهر الصَّرفية التي تطرأ على بِنْيَة اللفظ ولاسيّما تلك التغييرات الشكلية التي تصيب الألفاظ لم تكن دائما قياسية، بل كانت غير قياسية فجعلها تكون سبباً مباشراً لنشوء الغرابة باللفظ العربي.(جرادات، ١٩٨٦م، ص٤٩)

الصَّرْفُ بابٌ واسعٌ من أبواب العربية، وقلنا إنّ البِنْيَة هي الألفاظ، ولمّا كانت ألفاظُ غريب القرآن قد وسمت بالغرابة، فإنّ من أهم أسباب الغرابة هي:

١. اختلاف الألفاظ وابتعادها عن أصلها البنيوي- الوضعي- في اللغة.
٢. مخالفة أصلها البنيوي لمقياسها الصَّرفي، كان سبباً من أسباب غرابة الألفاظ.
٣. استعمال الألفاظ بمقاييس أخرى مخالفة لمقياسها الأصلي جعلها تبدو كأنها غريبةٌ عن مثيلها من الألفاظ المستعملة لنفس البنية والمقياس.
٤. إنّ الصيغة الجديدة ربَّما سُمعت مستعملة عن قبيلة أو منقولة من لهجةٍ أخرى فأصابها ما أصابها من التغيير في بنيتها بما يوافق قواعد اللغة المنقولة إليها فصارت غريبة لاختلاف مقياسها عن البِنْيَة الأصلية لها. (الملاحمة، ٢٠٠٤م، ص١٦،١٨)

**المطلب الثاني: المصدر المخالف للقياس.**

وردت الغرابة في ألفاظ المصادر الآتية وكان ورودُ هذه الألفاظ بصيغ مخالفة للمقياس الصَّرفي، سبباً في غرابتها، فمجيء هذه المصادر بصيغ وأوزان على غير القياس جعل علماء غريب القرآن يعدَّونها غريبةً كما جاء في كتبهم والمصادر هي:(قرضا)، و(عذابا)، و(علوا) و(نباتا) و (تبتيلا):

ورد المصدرُ قرضاً في قوله تعالى:﴿ يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا ﴾ [البقرة: ٢٤٥] على غير لفظ الفعل المذكور، فخالف المصدر القياس الصرفي، فـ( قَرْضاً) في الآية اسم مصدر، والمصدر القياسيَ للفعل أقرض هو (إقراضاً)، فمجيء المصدر بصيغة مخالفة للمقياس بحذف الزوائد كان سبباً رئيساً لغرابة اللفظ، فعدَّه العلماء غريباً.(مكي، ١٩٨٥م، ج٢، ص٧١٧)

ومثله المصدر (عذاباً) في قوله تعالى:﴿ لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا ﴾[ النمل: ٢١] هو اسم مصدر والمصدر القياسي للفعل عذَّب هو (تَعْذِيبًا)، فعدّ غريباً. (الاصفهاني، ١٩٩٢م، ص٥٥٤)

وقال ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ): ((وقد يجيء المصدرُ على غير المصدر، عذَّبته عذاباً، والوجه تَعْذِيبًا.))(ابن خالويه، ١٩٧٩م، ص٢٢٧)

وقال ابن يعيش(ت٦٤٣هـ):((وأمّا فعَّل فإن مصدره يأتي على التَّفْعِيل نحو: عذَّبته تَعْذِيبًا.)) وفي قوله تعالى:﴿ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوّٗا ﴾ [الإسراء: ٤٣] قال الراغب(ت٥٠٢هـ): (((عُلُوّا) ليس بمصدر تعالى.))(الاصفهاني، ١٩٩٢م، ص٥٨٣) فـ(عُلُوا) وورد بصيغة اسم المصدر، فوروده على غير القياس جعله غريباً، فمقياس مصدر الفعل تعالى، تعالياً فعُدِل به عن المقياس له فعدّ غريباً.(مكي، ٢٠٠٨م، ٤٢١/٦)

وفي قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧] ورد المصدر نباتاً على غير لفظ الفعل المذكور فلم يؤكد بالمصدر الحقيقي القياسي للفعل بل عُدِل بهِ إلى اسم مصدر، فمصدر أنبت القياسي الإنبات والنبات اسمه، فمخالفته للمقياس الصَّرفي سوغ لعلماء الغريب القرآني، في عدّه غريباً. (الاصفهاني، ١٩٩٢م، ص٧٨٧)

فالفعل أفْعَل مصدره: إِفْعَال كأكرم إكراماً، أمّا نَباتاً بفتح الفاء زنة فَعال، ليس مصدراً لأنبت، بل اسم مصدر، فعُدَّ غريباً لمخالفته المقياس الصرفي.(الحملاوي، د.ت، ص٥٩)

وفي قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلًا﴾ [المزمل: ٨] ورد المصدرُ (تبْتيلاً) مخالفاً لمقياس فعله المذكور، فالفعل (تبَتَّل) مقياس مصدرهُ (تَبَتُّلاً) فمجيءُ المصدر مخالفاً للمقياس الصَّرفي لفعله جعله من الألفاظ الغريبة.(الاصفهاني، ١٩٩٢م، ص٥٨٣) فقال السيرافي(ت ٣٦٨ هـ):(( ومصدرُ تبتَّل تَبتُّلاً وتَبْتيلاً مصدر بَتَّل فكأَنَّه قال بتِّل.))(السيرافي، ٢٠٠٨م، ٤٥٧/٤)

وفي قوله تعالى:﴿ جَآءَتۡهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغۡتَةً ﴾ [الأنعام: ٣١] عُدَّ المصدر (بَغْتَةً) غريباً لمجيئهِ لفعلٍ من غير لفظهِ، المذكور أصلا، فهو مصدر للفعل (جاء).(الخراط، ٢٠٠٦م، ٢٦٣/١)

فقال: الإمام مكي بن أبي طالب القيسي(ت٤٣٧هـ) :((بغْتَةً مصدرٌ في موضع الحال ولا يقاس عليه عند سيبويه، ولو قلت جاء زيدٌ سرعةً تريد مسرعاً لم يجز.))(مكي، ١٩٨٥م، ٢٥٠/١) لذا عدّهُ علماء الغريب غريباً لمخالفته المقياس الصرفي.

وأمّا غرابة المصدر(الطاغوت) لاختلافهم في أصله وعدده، وورد في قوله تعالى:﴿ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ ﴾ [البقرة: ٢٥٦] صرّحَ السَّمينُ الحلبيُّ(ت٧٥٦هـ) بأنَّ الطَّاغُوت مصدرٌ فقال:((وأصلُ الطاغوت مصدرٌ بُني على فَعَلُوت مبالغة كالمَلَكُوت والرَّغبُوت وأصله طَغْوُوت أو طَغَيُوت.)) (السمين، ١٩٩٦م، ٤٠٧/٢) واختلفوا في أصله على ثلاث أقوال:

القول الأول: أصله طَغْوُوت من طغا يطغو، فقلبت اللام مكان العين، والعين مكان اللام، فصار: طَوَغُوت فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، فصار اللفظ طاغوت، ووزنها الآن بعد القلب فَعَلُوت. (الاصفهاني، ١٩٩٢م، ص٥٢١)

القول الثاني: أصله طَيَغُوت من الطُّغْيَان (طَغَى) فقلبوا الياء التي هي لام الفعل إلى موضع العين فصار طَيغُوت فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار (طَاغُوت) ووزنه فَلَعُوت، وهو كالمَلَكُوت من المُلْك والجَبَرُوت من الجَبَر إلا الواو والتاء زائدة في آخره.(السمين، ١٩٩٦م، ٤٠٧/٢) وقال ابن الهائم(ت ٨١٥هـ): ((وزنه فاعوت.))(ابن الهائم، ٢٠٠٣م، ص١١٣)

القول الثالث: هو رأي ابن الأنباري(ت٥٧٧هـ) فقال: ((أصله طَاغُوّ على زنة فاعُول، فأبدلت من الواو الثانية تاء، فصار طاغوت.))(الانباري، ١٩٨٠م، ١٦٩/١)

واختلفوا في كونه مفرداً أم جمعاً فأشار علماءُ الغريب إلى أنه يستعمل بلفظٍ واحدٍ في الجمع والأفراد والتذكير والتأنيث(الاندلسي، ١٩٩٣م، ص ٢١٤)

قال أبو علي الفارسيّ(ت٣٧٧هـ):((الطَّاغوت مصدّر كالرَّغبوت والرَّهبوت والمَلَكُوت، فكما أن هذه الأسماء التي هذا الاسم على وزنها آحاد وليست بجموع فكذلك هذا الاسمُ مفردٌ وليس بجمع والأصلُ فيه التذكير.))(الفارسي، ١٩٨١م، ص١٠)

إي أنه مفرد مذكر، فهذا الاختلاف في أصل اللفظ بين العلماء، ومن جهة تذكيره وتأنيثه، وأفراده وجمعه، من مبدأ الافتراض اللغوي جعلته مخالفا للمقاييس الصَّرفية، فكان غريباً عند علماء الغريب.

وكانت غرابة المصدر (وَيْل) الذي ورد في قوله تعالى:﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين:١] أنه لم يُستعمل منه فعل قَطٌّ لأن؛ فاءَهُ وعينه حرفا علةٍ وهو ممّا يدلُّ على أنّ الأفعالَ مشتقةٌ من

المصادر ولو كان المصدرُ مشتقاً من الفعل كما قال الكوفيُّونَ لوُجِد لهذا المصدر فعلٌ يشتق منه ومثله،(ويح وويس). (مكي، ١٩٨٥م، ١/١٠١)

ولا يثنّى، ولا يجمع، ويقال: يجمع على: ويلات.(الاندلسي، ٢٠٠٠م، ١/٤٣٥) وأشار الكوفيُّونَ إلى أنّ أصلَ المصدر مشتقٌ من فعل لم يستعمل قَطٌّ فقيل: أصله: وي، أي: الحزن.(ابن الاحنف، ٢٠١٨م، ج٤، ص٣٣٢-٣٣٤) فمجيء المصدر ويلٌ بصيغة لم تستعمل ضمن مقاييس المصادر اللغوية، فأصله الذي اشتق منه لم يستعمل، ولم يشتق منه فعل يستعمل، فنص علماء الغريب على غرابته.

وأكد ابنُ جني إنّ (وَيْل) و(وَيْح) و(وَيْس) مصادر معناها الدعاء مثل: سَقْياً من سقيت فلو اشتقوا من ويل فِعلاً، لمنعهم القياس؛ لاجتماع إعلالين في بداية الفعل فعند حذف الفاء في المضارع، كواو وعد لزم الياء الحرف الثاني الإعلال فتحذف فيبقى اللام وهذا ما منعه القياس فلم يشتقوا من المصدرِ ويل فعلاً؛ لأنه لو اشتق الفعل لوجب اعتلال فائهِ وعيْنهِ معاً.(ابن جني، ١٩٥٤م، ٢/١٩٨)

ورد المصدران(القَبولُ)، في قوله تعالى: ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ﴾ [آل عمران: ٣٧] و(الوَقُود) في قوله تعالى: ﴿النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾ [البروج: ٥] على غير القياس للمصادر فالقياس أن يأتي مصدر تقبّل تقبُّلاً على فُعُول-بالضم - إلا إنه جاء على فَعَول-بالفتح- فمجيءُ المصدر مخالفاً للمقياس الصرفي للمصادر أوجد الغرابة وعدّ غريباً.(الاصفهاني، ١٩٩٢م، ص٨٧٩) وقال أبو القاسم الشهير بـــ(بيان الحق)(ت ٥٥٠هـ): ((والقَبُول من المصادر الغريبة.))(بيان الحق، ١٩٩٨م، ج١، ص٢٧٨) فمجيءُ المصادر على فَعول بالفتح نادرٌ في كتب الصَّرف؛ لأنه لم يأت منه إلا خمسة أحرف هي: (القَبولُ)، و(الوَقُود) و(الوَضُوء)، و(الطَّهُور)، و(الوَلُوغ ) كما نسب إلى سيبويه.(سيبويه، ١٩٨٨م، ج٤، ص ٤٢) وهذه المصادر بالفتح لا نظير لها في كتب الصَّرف وما عداها من المصادر جاء على القياس بالضم فكان مخالفتها للمقياس وندرتها سبباً في غرابتها، إذ لم تحتفظ اللغة سوى هذه المصادر المذكورة فعدّها علماء الغريب غريبةً في كتبهم.(السمين، ١٩٩٦م، ٤/٣٣٠) وفرق العلماء بين الضم والفتح على أقوال:

الأول: رأي الجمهور جواز مجيء فُعُول وفَعول مصدراً على إن الباب في ذلك الضم والفتح شاذٌ. (الاستراباذي، ١٩٧٥م١/ ١٥٩)

الثاني: إنكار أنّ يكون الفتح مصدراً وخرج على إنّه صفةٌ لمصدر محذوف والتقدير: توضأت وُضُوءاً وَضوءاً. (السمين، ١٩٩٦م، ٢/٤١٩)

الثالث: أن(فَعولاً) ليس مصدراً ولا صفة وإنما الوضَوء بالفتح يكون اسمًا لما يتطهر به، الماء الذي يُتَوَضَّا به. (السمين، ١٩٩٦م، ٤١٩/٢)

وعدّ المصدر(غسلين)، في قوله تعالى:﴿ وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ﴾ [الحاقة: ٣٦] كفظ غريب وسبب غرابته مجيؤه على صيغة لم تعهد في بناء المصادر التي في بابه فالفعل (غَسَل) مصدره (الغَسْلُ والغِسْلُ) أي: الشيء يغسله أمّا مصدر غسلين فلفظ غريب وسبب غرابته مخالفته للقياس وزنه فِعْلِين من الغِسْل. (السمين، ١٩٩٦م، ١٦٣/٣) وقال الأخفش(ت٢١٥هـ):((الياء والنون زائدتان كما زيدت في عفرين.))(الأخفش الأوسط:١٩٩٠م، ٥٤٨/٢) فمجيءُ المصدر بزيادة الياء والنون، على غير القياس للمصادر صيّر اللفظ غريباً.

وكانت الغرابة في المصدر (الوجهة) الذي ورد في قوله تعالى:﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾ [البقرة: ١٤٨] فالمصدر الوجهة جاء على خلاف القياس؛ فقد جاء على الأصل الذي لم يُستعمل فعدّ غريباً؛ لأن القياس أن يقال(جهَة) كما يقال في(وَعْد عدة وفي وَزْنٍ زنة وفي وَصْلٍ صلة) بحذف أول المصدر (الواو) وتعوض التاء عنها في الآخر، فلا تحذف هذه التاء لأنها عوض عن واو محذوفة، إلا أنَّهم استعملوها استعمال الأسماء على خلاف القياس فكان شاذاً على خلاف القياس فعد غريباً.(الانباري، ١٩٨٠م، ١٢٧/١-١٢٨) والمصدر القياسي للفعل توجه أو اتجه، هو التوجه، أو الاتجاه، ولم يستعمل منه وجه. (السمين، ١٩٩٦م، ٢٨٧/٤)

وبين المازني(ت٢٤٩هـ) أنَّ مجيء (وِجْهَة) هنا على الأصل قد جاء مقدراً فقال: ((فإنما قالوا هذا، كما قالوا: (رجاءُ بنُ حَيْوَةَ)(١) وكما قالوا: (ضَيْوَن) ...فرُبَّ حرفٍ يجيءُ على الأصل، ويكون مجرى بابه على غير ذلك.)) (ابن جني، ١٩٥٤م، ٢٠٠/١)

وقال ابن جني(ت ٣٩٢هـ):((قال لي أبو علي: الناس في (وِجْهَة) على ضربين: فمنهم من يقول: إنها مصدر شَذّ، كما ذهب إليه أبو عثمان المازني. ومنهم من يقول: إنها اسم لا مصدر، بمنزلة (وِلْدَةٍ، وإِلْدَةٍ) فأمَّا من ذهب إلى أنّها مصدر، فمذهبُه فيه أنّه خرج عن القياس كما خرج أشياء.. وأمّا من ذهب إلى أنها اسْم، فإنه هرب إلى ذلك لئلا يحمله على الشذوذ.))(ابن جني، ١٩٥٤م، ٢٠٠/١-٢٠١)

**المطلب الثالث: الصفة المخالفة للقياس.**

ومن الصفات المخالفة للمقياس وعدَّت من الألفاظ الغريبة لفظة (ضِيْزَى) ووردت في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾ [النجم:٢٢] قال عنها أهل اللغة هي أغرب لفظ في القرآن

(١) رجاء بن حيوة بن جرول الكندي، قيل: ابن جزل وقيل: ابن جندل، لإمام، القدوة، الوزير العادل، أبو نصر الكندي، الأزدي – ويقال: الفلسطيني – الفقيه، إنَّ جَدّه جرْول بن الأحْنَف من جلّة التابعين. (الذهبي، ١٩٨٥م، ٥٥٧/٤)

الكريم، وذكر علماء الغريب أصلها في مؤلفاتهم هو (ضُوْزَى) مثل: طُوْبى فجاء على غير القياس، فكان غريباً لخروجه عن أبنية كلام العرب، فاجتماع الضمة والواو في اللفظ، شكل مقطعاً مزدوجاً هابطاً وهو الذي يتكون من حركة وحرف( /ض ـُ و / ) فاجتماع الضمة والواو(نصف الصائت) في اللفظ أثقل النطق به على اللسان العربي، فعدّ هذا الأصل خارجاً عن مقاييس اللغة. (الانباري، ١٩٨٠م، ٣٩٨/٢)

فقلبت الواو ياءً فكرهُوا أن يَقولوا: (ضُيْزَى) (فُعْلَى) بالضم، لثقل الضمة مع الياء.(ابن الاحنف، ٢٠١٨م، ٢١٢/٣)، فكُسِرت الضاد؛ لأنَّ الياء أخْت الكسرة، كما قالوا: أبْيَض وبِيض، وأصله: بُيْض فأصبح (ضِيْزَى). (السجستاني، ١٩٦٣م، ص٣١٥)

.فقال ابن خالويه(ت ٣٧٠هـ):((ليس في كلام العرب: صفة على(فِعْلَى) إنّما تكون على (فُعْلى) مثل: (حُبْلى) إلا في حرف واحد، قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ﴾ قال أهل النحو: أصله فُعلى فكسروا الضاد لئلا ينقلب الياء واواً كما قيل: أبيض وبُيْض.)) (ابن خالويه، ١٩٧٩م، ص٢٥٦)

فليس في كلام العرب ضِيزى (فِعْلَى) بكسر الفاء فهذا الوزن ليس أصلاً من أوزان الصفات. فلا يوجد في كلام العرب(فِعْلَى)بكسر الضاد في الصفات إنما في الأسماء، فكان هذا سبباً في غرابتهِ مجيؤهُ على غير القياس في اللغة، فعدَّ غريباً.(الاصفهاني، ١٩٩٢م، ص٥١٣)

وإذا نظرنا إلى هذه اللفظة نلحظ البناء الصوتي لها قبل الإبدال، أنها تكوّنت من مقطعين صوتيين، الأول مدٌّ ثقيل، والآخر مدّ خفيف، وهذا التشكيل الصوتي للفظة غير متوازن، والمقطع المزدوج الهابط غير موجود في اللغة فأبدلت الضمة كسرة لتخفيف الثقل لكن جاء مخالفاً للأصل والقياس فصار اللفظ غريباً في اللغة. (الخالدي، الطائي، ٢٠١٤م، ص٨٤) وبحسب المقطع الاتي:

ضُيْزَى =/ ض ـُ ي/ ز ـَ ـَ /

ضِيْزَى =/ ض ـِ ـِ/ ز ـَ ـَ /

وخرج الاسم على غير القياس في هذا الباب نحو:(طُوبى) في قوله تعالى:﴿ طُوبَىٰ لَهُمْ ﴾ [الرعد: ٢٩] وأصل (طُوْبى) (طُيْبى) على فُعْل من الطيب، فكانت هذه الصيغة ثقيلة في اللفظ عند النطق، لوجود المقطع الهابط( /ط ـُ ي/ ) فكانت غريبة على اللسان العربي، ولمّا كانت اسماً غير صفة، ردت إلى فُعْلى لخفة الأسماء، فقلبت الياء واواً مجانسة للضمة قبلها، فخففت بردها إلى الياء؛ لأن الياء أخف من الواو. وكذلك أكد النحويون: أن أصل (طُوْبى) فعلى من الطيب، وقيل: طوبى: اسم الجنة بالهندية، وقيل: طوبى: شجرة في الجنة.( السجستاني، ١٩٦٣م، ص٣٢١-٣٢٢) فوزنها (فُعْلى) (طُوبى)

وقال الكسائي(ت١٨٩هـ) :((سألت من له بصر في العربية عن قلب العرب هذه الأحرف، أقلبَتْهُ على قياس أمْ على غير قياس؟ فقال: على غير قياس.)) (ابن المؤدب، ١٩٨٧م، ص٢٧٣)

**المطلب الرابع: الجمع المخالف للقياس.**

ووردت الغرابةُ في صـيغ الجمع الآتية :(الرُّسُـل)، و(غُزَّى) و(أشـحّة)، و(أشـداء)، و(ناشـئة)، جمع هذه الألفاظ على غير القياس، فعُدّتْ غريبةً ففي قوله تعالى:﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا ﴾ [البقرة: ٢٥٣] فـ(الرُّسُل)، جمع الرَسُول ووزن الرُسُل فُعُل بضمّتين.(الاصفهاني، ١٩٩٢م، ص٣٥٣) ووزن الرَسُول فَعُول، فعُدّ غريباً لجمعه على غير القياس.(صافي، ١٩٩٥م، ١٩٧/١)

وورد لفظ (غُزَّى) في قوله تعالى:﴿ كَانُوٓاْ غُزًّى ﴾ [آل عمران:١٥٦] قال ابن قتيبة(ت ٢٧٦هـ):((غُزَّى جمع غَاز. مثل صـائم وصُـوَّم. ونائم ونُوَّم.))(ابن قتيبة، ١٩٨٧م، ص١١٤) فخرج الجمع عن القياس فقال أبو البقاء العكبري(ت ٦١٦هـ):((القياس جمع الغازي غُزاة، كقاضٍ وقضاة، ولكنه جاء على فُعّل.)) (بن فرحون، د.ت، ٤٤٥/٣)

فكان جمع (غاز) على غير القياس، كصائم وصوّم فعدّ غريباً.(ابن الهائم، ٢٠٠٣م، ص١٣٢) وقرئ غُزَى بتخفيف الزاي بحذف أحد المضعّفين تخفيفًا. (البناء، ٢٠٠٦م، ص٢٣٠)

وجمع شَحِيح (أشِحَّة) في قوله تعالى:﴿ أَشِحَّةً عَلَيۡكُمۡ ﴾ [الأحزاب: ١٩] فأصله أشْحِحَة. (السجستاني، ١٩٦٣م، ص٧٤) مثل: رغيف وأرغفة، ولكن نقلت حركة الحاء الأولى الى الشين وأدغمت في الحاء الثانية فصار(أشِحّة) ووزنه أفْعِلة. (مكي، ١٩٨٥م، ٥٧٣/٢)

فلم يجمع جمعاً قياسياً على أفْعِلة بل خرج على المقياس القياسي للفظ، فعُدّ غريباً فمقياس جمع الوصف (فعيل) الذي عينه ولامه من جنس واحد، على أفعلاء، نحو: خليل، أخلاّء، بل جاء جمع شحيح أشِحّة وشِحاح بالكسر مخالفاً للقياس. (الرازي، ١٩٩٧م، ص١٥١)

ومثله لفظ (أشِدّاء) في قوله تعالى:﴿ **مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡ** ﴾ [الفتح:٢٩] فمفردُهُ شديد وجمعها على الأصل (أشْدِداء). (الرازي، ١٩٩٧م، ص١٦٨) فكان أصل اللفظ غريباً في القياس، لاجتماع دالين متحركين في أصله فأثقل النطق بهما معاً فأدغم. (الزّجاج، ١٩٨٨م، ٢٨/٥)

فلما اجتمع التضعيف، عَدلوا عنه إلى أفعلاء وأفْعِلة نحو: أشِدّاء وأشِحّة. (أبو علي، ١٩٩٣م، ج٤، ص١٤٨) وعلل سيبويه هذا بقوله: ((وإنّما دعاهم إلى ذلك إذْ كان ممّا يكسرَّ عليه فعيلٌ كراهيةُ التقاء المضاعَف.)) (سيبويه، ١٩٨٨م، ٣/ ٦٣٤)

وأشار الدكتور فوزي الشايب، إلى الغرابة في ذلك فعند جمع صيغة فعيل، نحو: (شديد، وشحيح) فهذا يؤدي إلى اجتماع المثلين في أصل مقياس صيغة فعيل عند الجمع نحو:( شُدَداء) و(شُححاء) لكن العربية تنكبت هذا الطريق في الجمع لاستثقال النطق به فتتابع المثلين على اللسان العربي يعدّ غريباً فجمع هذا وأمثاله على أبنية تفصل فيها الحركات الطويلة بين الأمثال، أو تضمها في صامت طويل واحد. (فوزي، ٢٠٠٤م، ص٣٧٢) فعدلوا إلى أفعلاء دون فُعلاء كراهة التضعيف.(الهمذاني، ٢٠٠٦م، ٥/٦٥٥) وكما في المقطع الآتي:

أشْدِداء =/ ء ـَ ش/ د ـِ / د ـَ ـَ ء/

أشِدّاء=/ ء ـَ /ش ـِ د / د ـَ ـَ ء/

ونلحظ تكون اللفظ في صيغته الأولى الأصلية من ثلاث مقاطع الأول طويل مغلق فاستثقل النطق به فعُدّتْ غريبةً، فتُخلِصَ من التضعيف فتحول المقطع الطويل المغلق إلى مقطع قصير.

وجاء جمع اللفظ القرآني(أَدعِيائِهم) في قوله تعالى:﴿ فِيٓ أَزۡوَٰجِ أَدۡعِيَآئِهِمۡ ﴾ [الأحزاب: ٣٧] مخالفاً لمقياس الجمع في اللغة، فمفرده (دعيّ) زنة (فعيل) بمعنى مفعول، لم يذكر المفرد في القرآن وجُمِعَ على (أفعلاء) لأنّه مدعوّ، بالبنوة. (ابن الهائم، ٢٠٠٣م، ص٢٦٥)

ففعيل المعتل اللام لا يجمع على أفعِلاء بمعنى مفعول إلا إذا كان بمعنى فاعل؛ كتقيّ وأتقياء، فشبهوا أدعياء بتقي، فجمعوه جمعاً مخالفاً للمقياس، والقياس جمعه على وزن (فَعْلى)، كجريح وجَرحَى. (محمد، د.ت، ج٧، ص٤٢٧) فخروج اللفظ عن الجمع القياسي له ومخالفته للمقياس، عَدَّهُ غريباً.

وورد لفظ الجمع ( قَراطِيس) في قوله تعالى:﴿ تَجۡعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ ﴾ [الأنعام: ٩١] وفيه لغتان كسر القاف وضمّها. (السمين، ١٩٩٦م، ٣/٢٩٨) فقلبت الألف في المفرد(قِرْطاس) (فِعْلال) ياءً لانكسار ما قبلها، فقيل: قَراطِيس. (السجستاني، ١٩٦٣م، ص٣٨٥)

((فإذا وقعت الألف في موضع ينكسر ما قبلها قلبت ياء لاستحالة بقائها بعد الكسرة فقلبت إلى ما يجانس الكسرة نحو قِرْطاس وقَراطِيس.)) (العكبري، ١٩٩٥م، ٢/٣١٢-٣١٣) فما كان مزيداً قبل آخره حرف علَّة ساكن فإنه يُجمعُ على (فَعاليلَ) كقرطاس وقراطيسَ.(مصطفى، ١٩٩٣م، ج٢، ص٤٨)

فعند الجمع يكون البناء التقديري لـ(قِرْطاس) (قراطِاس)، (فَعَالِيل) فالألف الأولى هي ألف الصيغة الصرفية لجمع التكسير والألف الثانية هي في أصل اللفظ المفرد، فاجتمع صائتان متواليان في اللفظ، وهما، الصائت القصير (الكسرة) مع الصائت الطويل (الالف)، فثقل وصعب وتعسر نطقهما معاً على اللسان العربي. فكان سبباً في غرابته لتحوله عن المقياس الصرفي عند جمعه. فكان لابد من أبدال الصائت الطويل (الألف) بصائت قصير (الكسرة) مجانسة للكسر قبله ثم جُمع

معه فتحول إلى صوت الياء للتخلص من ثقل وغرابة اللفظ. (احمد، ٢٠٠٣م، ص٥٠، ص١٠٣) ويمكن ان نلحظ التحول كما في المقطع الصوتي الآتي الذي أصاب اللفظ في حالة الجمع كالآتي:

قِرْطاس =/ ق ـِ ر/ ط ـَ ـَ س/ أصل اللفظ في حالة المفرد

(قراطِاس)، (فَعَالِيل) =/ ق ـَ / رـَ ـَ/ ط ـِ / ـَ ـَ س/ أصل اللفظ قبل الإبدال في حالة الجمع وكان غريباً لوجود مقطع غير مستعمل.

قَراطِيس =/ ق ـَ / رـَ ـَ / ط ـِ ـِ س/ اللفظ بعد الإبدال.

إن القواعد التي وضعت لضبط جموع التكسير ليس من السهل السيطرة عليها سيطرة تامة بحيث نقطع القول في قياسيتها مطلقا، ولكن نقول إنها مطرّدةً إلى حدٍّ ما، فجموع التكسير من دون قواعد أو ضوابط، مع كثرة الجموع السماعية التي لا ضابط لها، ولا قياس، وهذا ما حملَ كثيرٌ من العلماء على القول إنّ جموع التكسير لا تخضع صيغه للقياس، وإنما تخضع للسماع، وكون السماع لا تضبطه القواعد القياسية، فكان سبباً في خروج الألفاظ عن المقياس الصرفي لها وعَدَّها غريبة. (شوقي، ٢٠١٣م، ص٩٨)

وألحق به لفظ الجمع (القَنَاطِير) وأجمع العلماء على أن مفرده (قِنْطَار) (السجستاني، ١٩٦٣م، ص٣٧٣) وورد في قوله تعالى:﴿ وَٱلْقَنَـٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ ﴾ [آل عمران: ١٤] إلا الراغب قال:((القَنَاطِير جمع القَنْطَرة.)) (الاصفهاني، ١٩٩٢م، ص٦٧٧)

فعارضه السَّمينُ الحلبيُّ وأنكر أن يكون لفظ (القَنْطَرة) مفرد(القَنَاطِير) ونصَّ على أن هذا المفرد الذي ذكره الراغب، غير صحيح، فقد جاء على غير القياس، فإذا كان القناطير جمع (قَنْطَرة) كان ينبغي إن تكون (قَنَاطِر) من دون ياء، والياء في (القَنَاطِير) هي بدل الألف التي في المفرد، ولا يجوز أن تكون إشباعاً، لإنّه ضرورة. (السمين، ١٩٩٦م، ج٣، ص٣٢٠) هذا الاختلاف سوغ غرابة اللفظ فعُدَّ غريباً.

واختُلف في أصل اللفظ القرآني (الحَوَايَا) الذي ورد في قوله تعالى: ﴿ظُهُورُهُمَآ أَوِ ٱلْحَوَايَآ ﴾ [الأنعام: ١٤٦] فقد اختلف اللغويون في مدلولها، والصرفيون في مفردها وكيفية تصريفها فقال ابن قتيبة:((واحدها حَاوِية وحَوِيَّة وحَاوِياء.)) (ابن قتيبة،١٩٨٧،ص١٦٣)

ففي مفردها أقوال ثلاثة، وقد أجاز الفارسيُّ، أنّه يصح أن يكون جمعاً لكلِّ واحد من الثلاثة، فهذه الاحتمالية في تعدد المفرد للفظ الجمع –الحَوَايَا– جعله لفظاً غريباً عند أغلب علماء غريب القرآن (السمين، د.ت، ج٥، ص٢٠٦) وأمّا في تخريج توجيه الجمع للفظ المفردة فقد نصّوا على ما يلي:

التوجيه الأول: إن كان المفرد (حَاوِية أو حَاوِياء) فتجمع على وزن فواعل، نحو: (زاوية وزوايا) و(قاصعاء وقواصع). جُحرٌ يحفره اليربوعُ، فإذا دخل فيه سدَّ فمه.(ابن منظور، ١٩٩٤م، ٣٥٩/١٠)

فقال سيبويه:((وأمَّا ما كان آخره ألف التأنيث وكان فاعلاء فإنه يكسَّر على فواعل.)) (سيبويه، ١٩٨٨م، ٦١٧/٣)

والأصل: حواوي في الصورتين فقُلِبت الواو الثانية همزة مفتوحة.(السمين، ١٩٩٦م، ج١، ص٤٧١)لأنها تالي حرفي لين. (السمين، د.ت، ج٥، ص٢٠٧) فتصبح (حواءي)، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً (حواءى)، ثمّ قُلِبت الهمزة ياءً لوقوعها بين ألفين فقيل حوايا. (الاصفهاني، ١٩٩٢م، ص٢٧١)

التوجيه الآخر: وأمّا إنْ كان مفرده (حَوِيَّة) فوزنه فعائل كطرائق، والأصـــل: حوائي فقلبت الهمزة ياءً مكســـورة، ثم فتحت تلك الياء، ثم قُلِبت الياء الثانية ألفاً، فصـــار حوايا، ففيه ثلاثة أعمال، فاللفظُ متحدٌ والعملُ مختلفٌ. (الهرري،٢٠٠١م، ١٥٥/٩)

وامّا في مدلولها اللغوي فقال السَّمينُ الحلبيُّ:((حَوِيَّة وأصله كساء يحوى أي يدار، ويجعل على سنام البعير ليمكن ركوبه، فيجوز أن يسمى المعي بذلك تشبيهًا به.)) (السمين، ١٩٩٦م، ٤٧١/١) فتعدد المفرد للفظ الواحد والاختلاف في المدلول اللغوي سوغ غرابة اللفظ عند علماء غريب القرآن.

وكذلك كان هذا الاختلاف والتعدد في مفرد اللفظ، مدعاة للغرابة في لفظ (الزَّبانِيَةَ) الذي ورد في قوله تعالى: ﴿ سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ ﴾ [العلق: ١٨] ورد بصيغة الجمع واختلفوا في مفرده فقال السجستاني(ت٣٣٠هـ):((واحده (زِبْنِيّ)، مأخوذ من الزَّبْن.)) (السجستاني، ١٩٦٣م، ص٣٤٨) ونصَّ ابن قتيبة، أنّ واحده (زِبْنِيَة) ومشـــتق من(الزبنُ) وهو الدفع، كأنهم يدفعون أهل النار إليها ومنه والزبون لأنه يدفع من بائعٍ إلى مثله. (ابن قتيبة،١٩٨٧، ص٥٣٤)

وأما السَّمينُ الحلبيُّ فقال:((وواحد الزَّبانِيَة زِبْنِيت مثل: عِفْرِيت.)) (السمين، ١٩٩٦م، ١٣٥/٢) ونصَّ الفرّاءُ(ت ٢٠٧هـ) على أنّ الكسائي قد ذهب إلى أنّ لفظ الزبانية جمعٌ ولم يسمع له بواحد، لكنّه بعد ذلك في أخرته، عَدِل عن هذا الرأي وذكر له مفرداً هو (زِبْنِي) ولم يثبته أو يؤكد قياسية مفرده أو حتى سماعه بحسب رأي الكسائي. (الفراء، د.ت، ٢٨٠/٣)

ونصَّ الأخفشُ أنّه سمع من عيسى بن عمر(ت ١٥٦هـ) يذكر له مفرداً وهو (الزابن). وسمع من بعض العرب (الزِبْنِية) وأشـــار الأخفش إلى أنّ العرب لا تكاد تعرف هذا وتجعله من الجمع الذي

لا واحد لـه مثل (أبـابِيل) وهو في معنى التكثير مثل: عبـاديِد. (الأخفش الأوســـط:١٩٩٠م، ٥٨٢/٢)

فالاختلاف في مفرد اللفظ عند العلماء أشكل فيه ممّا جعلهم يصفونه بالغريب فعدم وضوح لفظ المفرد فضلاً عن عدم اجتماع العلماء على صيغة موحدة للمفرد الذي جمع منه. وأنكر بعضهم وجود مفرد وجعله له من الألفاظ التي لا مفرد لها فسوغ غرابته لديهم.

وخالف القياس لفظ الجمع (ليال) في قوله تعالى:﴿ □ □ ﴾ [الفجر: ٢] جمع (لَيْلَة) وهو على غير القياس؛ لأنّ أصل واحده (ليلاة) فجُمعَ على غير لفظ واحده (لَيْلَة) والقياس جمعها على (ليل)، أو (لَيْلَات) فأصل ليلة (لَيْلَاة) بدليل تصغيرهم على( لُيَيْلِيَة.) (الاصفهاني، ١٩٩٢م، ص٧٥١)

فالجمع على ليالٍ جاء على غير القياس، فهذا الجمعُ جعل اللفظ غريباً في كتب الغريب. (مكي، ١٩٨٥م، ٥٨٦/٢)

ومثله لفظ (الأَحَادِيث) الذي ورد في قوله تعالى: ﴿تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِ ﴾ [يوسف: ٦] وهو جمعُ حَدِيث على غير القياس نحو: أَبَاطِيل وأَبَابِيل، والقياس حُدُث أو حدْثان، أمّا واحد الأَحَادِيث، فهو أحدوثة تقديراً وهو ما يُحدَّثُ به. (السمين، ١٩٩٦م، ٣٨٠/١)

واختُلف في لفظ الجمع (أشدّه) في قوله تعالى:﴿ **حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ** ﴾ [الأحقاف: ١٥] ففي بناء الصيغة ثلاثة أوجه:

الأول: هو بناءٌ واحدٌ أتى على صيغة الجمع كالآنك وهو الرصاص الخالص ولا نظير لهما. (السجستاني، ١٩٦٣م، ص٦٤)

فقال ابن الأنباري: ((وليس في الأسماء المفردة ما هو على وزن (أَفْعُل) إلا (أصْبُع) في بعض اللغات، و(آجُر) في بعض اللغات، و(أيْمُن) وآنُك وهو الرصاص القلعيّ.)) (الانباري، ١٩٨٠م، ٢٣٠/٢) فهو جمعٌ لا واحدَ له من لفظهِ. (ابن الهائم، ٢٠٠٣م، ص١٦)

الثاني: هو جمعٌ، فقال ابن قتيبة:((هو جمعٌ. يقال: لواحده أَشُدّ. ويقال: شَدّ وَأَشُدٌّ.)) (ابن قتيبة، ١٩٨٧م، ص٢١٥) فمفرده شَدّ نحو: فَلْس وأَفْلُس. (السجستاني، ١٩٦٣م، ص٦٤)

الثالث: هو جمعٌ كان مفرده (شِدّة) زنه (فِعْلة) بالكسر فهذا جمعٌ عزيزٌ في اللغة فلا تجمع (فِعْلَة) على (أَفْعُل)، كنِعْمَة وأَنْعُم وأصل أشدّه أشدّد على وزن أفعُل، إلا أنّه اجتمع حرفان من جنس فأدغم الأول في الثاني. (مكي، ١٩٨٥م، ٥٤٢/٢) فهذا التأويل المتعدد في مفرد اللفظ وجمعه جعل اللفظ غريباً.

ولفظ (فُرَادى) في قوله تعالى:﴿ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ ﴾ [الأنعام: ٩٤] ورد بصيغة الجمع ولم يُذكر له مفردٌ فاختلف العلماء في مفرده، فوجّه الفرّاءُ أكثر من لفظ مفرد له فقال:((هو جمع،... وواحده فَرَد – بفتحتين– وفَرِد، –بكسر الراء– وفريد و فَرْدَان للجمع، ولا يَجوز فَرْد، في هذا المعنى.)) (الفراء، د.ت، ج١، ص٣٤٥) فرفض الفرّاء أن يكون مفرده فَرْد.

لكنّ ابن قتيبة قال:((هو جمع فَرْد وكأنه جمع فَرْدَان، كما قيل: كَسْلان وكُسَالَى وسَكْرَان وسُكَارَى.)) (ابن قتيبة، ١٩٨٧م، ص١٥٧)

فقال الرازي(ت٦٦٦هـ): ((جمع فَرْد على غير القياس؛ لأن قياسه أفراد.)) (الرازي، ١٩٩٧م، ص١٧٦) فلفظ المفرد (فَرْد) لا يُجمع فرادى فكان سبباً في غرابته.

وذكر الراغبُ له مفرداً آخر هو لفظ (فَريد) فقال: ((وفَرِيدٌ: واحد، وجمعه فُرَادَى، نحو: أسير وأسارى.)) (الاصفهاني، ١٩٩٢م، ص٦٢٩)

وقال السجستاني:((هو جَمْعُ فَرْد، وفَرِد، وفَرِيد.)) أي: بمعنى مفرد،(السجستاني،١٩٦٣م، ص٣٦٩) وقال أبو حيان الأندلسي،(الاندلسي، ١٩٩٣م، ص٢٤٤) وابن الهائم(ابن الهائم، ٢٠٠٣م، ص١٥٨) القول نفسه.

وأشار ابن الهائم إلى أنّ الفرّاء، نصَّ أن فُرَادَى اسمٌ مفردٌ على وزن فُعالي.(ابن الهائم، ٢٠٠٣م، ص١٥٨) فالاختلاف في مفرد اللفظ وبين كون اللفظ مفرداً أم جمعاً عَدَّهُ غريباً لمخالفته المقياس في الجمع.

وكانت الغرابة في لفظ الجمع أَناسِيّ في قوله تعالى:﴿ وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا ﴾ [الفرقان: ٤٩] لاختلافهم في أصل لفظ مفرده على قولين:

القول الأول: قال السجستاني:((أَناسِيّ جمع إِنْسَان، وتكون الياء بدلاً من النّون؛ لأنّ الأصل أناسين، بالنون، مثل سراحين جمع سرحان، فلمّا ألقيت النون من آخره عوضت ياء.)) (السجستاني، ١٩٦٣م، ص٧١)

فعامل النون معاملة الهمزة في صحراء، فكما يبدلونها من همزة التأنيث (ياء) فيقولون في صحراء: صحاري كذلك فُعِلَ بنون إنسان فصارت أناسيي فأدغمت الياء في الياء فصار اللفظ أَناسِيّ. (ابن عصفور، ١٩٩٦م، ص٢٤٧) وقد ذهب إلى ذلك علماء غريب القرآن. (الاندلسي، ١٩٩٣م، ص٥٥)

القول الثاني: قال ابن الهائم:((أَناسِيّ جمع إنسيّ، وهو واحد الإنس، جمعه على لفظه، مثل كرسيّ وكراسيّ. والإنس جمع الجنس يكون بطرح ياء النسب، مثل روميّ وروم.))(ابن الهائم، ٢٠٠٣م، ص٢٤٨) ووافقه في هذا القول، بعض علماء غريب القرآن ومنهم السجستاني.

(السجستاني، ١٩٦٣م، ص٧١) وأبو حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ).(الاندلسي، ١٩٩٣م، ص٥٥) والسَّمينُ الحلبيُّ. (السمين، ١٩٩٦م، ٤/١٧٥)

فالأصل في لفظ الكراسي أنّه منسوبٌ إلى الكرس، فقال الراغب: ((الكُرسِيُّ.. هو في الأصل منسوب إلى الكِرْسِ، أي: المتلبّد.)) (الاصفهاني، ١٩٩٢م، ص٧٠٦)

وعليه فالياء في(أنسيّ) هي ياء النسب وقد جمع على وزن (فَعالِيّ) ولمّا كان النحويون قد نصّوا على أنّ هذا الوزن (فَعالِيّ) لا يكون جمعًا لما ياؤه للنسب، ولذلك خطأ العلماء من قال: إن (أَناسِيّ) جمع (أنسيّ) لأن ياءه تدل على النسب، لذا فقد كان هذا الجمعٌ على غير القياس ومخالفاً له. (السمين، ١٩٩٦م، ج٣، ص٣٨٧) وكان القياس أَن يُجمع على (أَناسِية) نحو: مَهالبة في المُهَلَّبي.(السمين، د.ت، ٨/٤٨٩)

فكانت الغرابة في مقياس لفظ الجمع (أنسيّ) الذي قيس جمعه على (كرسيّ وكراسيّ.) والذي نصّ عليه العلماء اللغة ومنهم، المبرد(ت٢٨٥هـ)(السيرافي، ٢٠٠٨م، ٤/٣٦٢) والفراء. (الفراء، د.ت، ج٢، ص٢٦٩) والزجاج، (ت ٣١١هـ)(الزجاج، ١٩٨٨م، ٤/٧١)

وجمع الاسم الرباعي المذكر (جَنَاح) على (أجْنِحَة) وورد في قوله تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ﴾ [فاطر: ١] وهذا الجمع غريبٌ لمخالفته المقياس في الجمع.(ابن الهائم، ٢٠٠٣م، ص٢٧٠) خروج اللفظ عن القياس في الجمع فـ(الجناح) مذكر ومقياس جمع (جَنَاح) هو (أَجنُح) على (أَفْعُل) لكن جمع على (أفْعِلَة) و(أجْنِحَة) وهو وزن لجمع المؤنث، وأنهم ذهبوا بالتأنيث إلى (الريشة) فهذا الاختلاف في صيغة الجمع عن المفرد أوجد غرابة في اللفظ لخروجه عن القياس هو جمع غير قياسي.(الرفايعة، ٢٠٠٦م، ص١٠٧)

وفي قوله تعالى: ﴿سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ يَأۡكُلُهُنَّ سَبۡعٌ عِجَافٞ﴾[ يوسف: ٤٣] ورد لفظ الجمع(سِمان) صيغة(فِعال) جمعاً لـ(سمين وسمينة) وهي صفةٌ مشبهةٌ، وجمعُ الصفة المشبهة على (فِعال) جاء خارجاً عن القياس إذ قياسُهما سَمائن فقياس جمع (فعيلة) (فعائل) فمجيء جمع الصفة على غير القياس سوغ غرابتها. (الاصفهاني، ١٩٩٢م، ص٤٢٧)

وعِجَاف جمع (أعْجَفُ)، (عَجْفَاءُ)، وهي على غير القياس؛ فليس في كلام العرب أَفْعَلَ ومؤنّثه فَعْلاء، يُجمع على فِعال بكسر الفاء فهذا الجمعُ مخالفٌ للقياس، فالقياسُ عُجْف كحمراء وحُمْر، ولكن جُمِعَ فِعال لمقارنته وحمله على سِمان. ومقتضاه أنه إذا لم يقترن بسِمان فلن يُجمع على فِعال ففِعال ليس قياساً؛ لأَنَّهم قد يبْنون الشيء على ضدّه. (السمين، ١٩٩٦م، ٣/٣٢) فخروج اللفظين على غير مقياسهما الصَّرفي واللغوي أوجد الغرابة فيهما بحسب ما ذكره علماء الغريب.

ولفظ(الخَوالِف) جمع خَالِفة. في قوله تعالى:﴿يَكُونُواْ مَعَ ٱلۡخَوَالِفِ﴾ [التوبة: ٨٧] ولا يجمع المذكر (خالف) على خوالف فهذا غير قياسي؛ لأنّ (فواعل) لا تكون جمعاً لـ(فاعل) فالوصف

(فاعل) لا يجمع على(فواعل) في العقلاء لئلا يلتبس بالمؤنث، فالقياس جمعه مع الخالفين، إلا ما شذ، من قولهم: فارس وفوارس وهالك وهوالك.(السَّمين، ١٩٩٦م، ٥٢٤/١)

وقال تعالى: ﴿ صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ ﴾ [الأعلى: ١٩] فورد لفظ (صُحُف) جمعاً لصحيفة في الآية فجاء الجمعُ على غير القياس، فالقياس صحائف. (الاصفهاني، ١٩٩٢م، ص٤٧٦) وأشار الخليل(ت١٧٠هـ) إلى أنّ هذا من النوادر فلا تجمع فعيلة على فُعُل مثل: صحيفة وصُحُف والقياس صحائف، فعدّ غريباً لمقياسه اللغوي النادر. (الفراهيدي، د.ت ١٢٠/٣) وقال سيبويه:((وأمَّا ما كان عدد حروفه أربعة أحرف وفيه هاء التأنيث وكان فعِيلةً فإنَّك تكسره على فعائل، وذلك نحو: صحيفة وصحائف...، وذا أكثر من أنْ يحصى.)) (سيبويه، ١٩٨٨م، ٦١٠/٣)

**المطلب الخامس: النسب المخالف للقياس.**

وردَ النَّسبُ في بعض ألفاظ القرآن الكريم وكانت نسبتُها مخالفةً لمقياس النَّسبِ فعُدَّتْ غريبةً وذكرها علماء غريب القرآن في كتبهم ومنها:

**(أَنْصارِيّ)**: ورد ذكرها في قوله تعالى:﴿ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٥٢] وقد عدّها علماء غريب القرآن غريبة؛ لأنّها جاءت منسوبة بصيغة الجمع فأشار الراغب إلى أنّها اسم منسوب إلى قرية يقال لها: نَصْرانة، فيقال: نَصْرَانِيٌّ، وجمعه نصارى. (الاصفهاني، ١٩٩٢م، ص٨٠٩)

وقال السَّمينُ الحلبيُّ: ((هم منسوبون إلى قريةٍ يقال لها نصْران، هذا أقيس في النسب من كونها ناصرة.))(السمين، ١٩٩٦م، ١٨٤/٤)

وهذا ما أكده سيبويه فقال:((وإنمَّا نَصارَى جمع نَصْرَان ونصرانةٍ، ولكنهَّ لا يُستعمل في الكلام إلاّ بياءي الإضافة....والنَّصارى ههنا بمنزلة: النصرانيِّين.)) (سيبويه، ١٩٨٨م، ٢٥٥/٣)

وجاء النَّسب مخالفاً لاسم الجنس الجمعي، فالنَّصارى جمع والنَّسبُ لا يأتي في الكلام مع صيغة الجمع، فعُدَّ غريباً لمخالفته المقياس في النسب.

**(رِبِّيُّونَ)**: ورد في قوله تعالى: ﴿ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ ﴾ [آل عمران: ١٤٦] منسوباً إلى الرَّبّ وكان مخالفاً للقياس. فالقياس الفتح ولكن قُرِئ بالكسر، وقرأ بها السبعة، ووجهها أنّها اسم منسوب للرَّبّ، وكُسِرت الراء لأجل النَّسب، وهو من تغييرات النَّسب، لأنّه مبنيّ على التغيير فخروج اللفظ على غير القياس في النَّسب جعل اللفظ غريباً. (السمين، ١٩٩٦م، ٦٢/٢)

**(الأمّي)**: ورد في قوله تعالى: ﴿ٱلنَّبِيَّ ٱلۡأُمِّيَّ﴾ [الأعراف: ١٥٧] واختُلِف في نسبة اللفظ، قال الراغب:هو((منسوب إلى الأمَّة الذين لم يكتبوا، لكونه على عادتهم كقولك: عامّي، أي: على عادة العامّة...، وقيل: سمّي بذلك لنسبته إلى أمّ القرى.)) (الاصفهاني، ١٩٩٢م، ص٨٧)

وقال السَّمينُ الحلبيُّ: ((رجلٌ أُمِّيَّ: منسوب إلى أمَّة أمِّية، وهو الباقي على أصل ولادة أمّه لم يتعلم الكتابة. والأمي: منسوب إلى أمّه التي ولدتْه.)) (السمين، ١٩٩٦م، ١/١٢٢)

وقال الصنعاني(ت١١٨٢هـ): ((الأُمِّيُّ: منسوب إلى الأمّة الأُمِّيَّة والأمية عند أهل اللغة التي هي على أصل ولادة أمهاتها، لم تتعلم الكتابة ولا قراءتها.))(الصنعاني، ٢٠٠٠م، ص٨٤-٨٥) وقُرِئ بفتح الهمزة وتخفيف الميم منسوبٌ للمصدر. (الصنعاني، ٢٠٠٠م، ص ٨٥)

وذكر ابن جني قراءة ابن رومي. (ابن جني، ١٩٩٩م، ١/٢٦٠) فقال:((وحدثني الثقة عنه أنه قرأ: (النَّبِيَّ الْأَمِّيَّ) بفتح الهمزة، يقول: يأْتم به مَنْ قبله. فقال: هذا منسوبٌ إلى مصدر (أَمَمْتُ الشيء) كقولك: قصَدْته قصْدًا، ثم أضيف إليه (ﷺ) وقد يجوز مع هذا أن يكون أراد الأُمي بضم الهمزة كقراءة الجماعة، ثم لحقه تغيير النَّسبِ، كقولهم في الإضافة إلى أُميَّة: أَموى، بفتح الهمزة، وكقولهم في الدهر: دُهْرِي، وفي الأمس: إِمْسِي، وفي الأفق: أَفَقِي بفتح الهمزة، وهو باب كبير واسع عنهم.))

وقال العكبري:(((الأَمِّيّ)، يقرأ بفتح الهمزة وفيه وجهان: أحدهما: هو منسوبٌ إلى الأَمِّ وهو القصد، فكأنه جعله المقصود من بني آدم، فأقام المصدر مقام الصفة. والثاني: أصله الضم كقراءة الجمهور ولكن فتحها من أجل النَّسبِ وثقل الضمة مع اجتماع الياءين، كما قالوا في أُمَيَّة: أُمَوِيّ بالضم والفتح.)) (العبكري، ١٩٩٩م، ١/٥٦٦)

فكان الاختلاف في النسب إلى الأمَّي الذي لا يكتب ولا يقرأ، والثاني إلى أم القرى والثالث إلى أُمِّهِ، والأمَّ هي الأصل وإنّما نُسِب إلى الأصل لأنّه باق على أصل الفطرة. (الجرجاني، ٢٠٠٩م، ١/٢٢) واختلاف القراءة بين الفتح والضم لهمزة الأم أوجد غرابة باللفظ من تغيير النَّسبِ لاختلاف حركة الهمزة، أو أنّه منسوبٌ إلى المصدر إلا أنّ المعنى يأباه وأن كان صحيحاً في القياس. (الاندلسي، ٢٠٠٠م، ١/١٩٤)

**(ظهريا)**: ورد في قوله تعالى:﴿وَرَآءَكُمۡ ظِهۡرِيّٗا﴾ [هود:٩٢] وعدَّها علماء غريب القرآن غريبةً، لنسبتها إلى الظّهر على غير القياس، فقالوا: الظِّهْرِيّ؛ لما تجعله بظهرٍ وتنساه، أو لما تتخذه عُدةً تستعين بها. (الخزرجي، ١٩٩٤م، ١/٤٠٨)

ويقال: ظِهْرِيّا، كأنَّهُ نسبها إلى الظّهْر بكسر الظاء مخالفا للقياس، فكان اللفظ غريباً للتغير الذي أصابه بعد النسبة، والمراد بالظِهْرِيّ، الكناية عن الجنبين. (السيوطي، ١٩٨٨م، ٢/٢٢٤)

وجاء وزن ظِهْرِيّا، المنسوب إلى الظّهْر على وزن فِعلىّ بكسر الفاء والمقياس الأصلي بفتح الفاء فخالف المقياس فهذا التغيير سبب غرابة اللفظ، ونظيره قولهم في النسبة إلى الأمس إمسي بكسر الهمزة والأصل فتحها. (العبكري، ١٩٩٥م، ١٥٦/٢)

**(دُرِّيٌّ)**: ورد في قوله تعالى: ﴿ كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾ [النور: ٣٥] منسوباً إلى الدُّرّ، وهي قراءة العامة بضم الدال، فلا يجوز أن تضم الدال؛ لأنه ليس في الكلام: (فُعِّيل)، لأنه يثقل عليهم ضمة بعدها كسرة، وأهل اللغة لا يعرفونه فـ(دُرِّيٌّ)، زنة (فُعِّيل) ليس في أبنية العرب، فهو من الأبنية النادرة، من باب تغييرات النَّسبِ فجاء على غير قياس النَّسبِ فعدَّ غريباً. (ابن الهائم، ٢٠٠٣م، ص٢٤٥)

وليس في كلام العرب: (فُعِّيل) إلا حرفين نحو: (مُرِّيق)، وهو أعجمي في الأصل، و(دُرِّيٌّ) فغرابة اللفظ جاءت من النَّسبِ على غير القياس الصَّرفي للصيغة في الكلام العربي فالوزن كان مخالفاً للمقياس الصَّرفي العربي في النَّسبِ في الكلام. (الصنعاني، ٢٠٠٠م، ص٢٢٥)

**(رَهْبانِيَّة)**: ورد في قوله تعالى:﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ﴾ [الحديد: ٢٧] وجاء النَّسبُ فيه على غير القياس، بالفتح وهو منسوبٌ إلى الرُّهْبَانُ: بالضم، وفتح الراء في المنسوب من تغييرات النَّسبِ لأن؛ النَّسب باب تغيير في اللفظ، فجاء النَّسبُ على غير القياس مخالفاً للمقياس فعُدَّ غريباً.

فالنسبة إليه باعتباره واحداً كونه اختص بطائفة مخصوصة فصار كالعلم، فجاز النَّسبُ إليه كما قالوا في أنصار وأنصاري. (الصنعاني، ٢٠٠٠م، ص١٠٢) وقرئ (رُهْبانِيَّة) بالضم، كأنها نُسِبت إلى (الرُهْبَان)؛ وهو جمع رَاهب كراكب وركبان(الاندلسي، ٢٠٠٠م، ١١٦/١٠)

**الخاتمة:**

وختاماً يمكن عرض أهم النتائج التي توصلت إليها لهذه الدراسة بإيجاز:

١. إنَّ ألفاظ القرآن الكريم التي اصطلح على تسميتها بالغريب ليس المراد بغرابتها أنها منكرة أو شاذة فالقرآن الكريم، منزه عن ذلك جميعه فهي إذن ألفاظ فصيحة وقد بينت الدراسة أهم الأسباب من أجلها عدّت هذه الألفاظ غريبة.
٢. إنَّ غرابة الألفاظ القرآنية، أمر نسبي، فربّ لفظ يكون غريباً عند شخص، مشهوراً عند آخر فالغرابة هي وصف له بالنسبة لمن جهلوا وغمضوا معناه وليست الغرابة وحشية بل كانت متمكنة، ملتئمة بينية وتركيباً. وهما نسبيان، فاللفظ الغريب قد يكون غريباً عند قوم وواضحاً مستعملاً عند غيرهم

٣. إنّ غريب القران بابٌ واسعٌ وهو سر إعجاز القرآن الكريم، لأن المدلول اللّغوي للدلالة لا يوزن وزناً ولا يقاس قياساً فقد جاء القران الكريم ليعجز العرب ببيانه وسحره ونظمه لأنه منزل من حكيم عليم.

٤. إنّ المقياس الصرفي، هو ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة بالقياس، لذا يحتاج إليه جميع أهل العربية.

٥. في المقياس الصرفي، كان مقياس غرابة الألفاظ القرآنية هو مخالفتها للمقياس الصرفي وخروجها عنه بصيغ مخالفة، فمجيء المصادر، على غير القياس، وخروج الصفة على القياس الأصل، والجمع على غير القياس، والنسب على غير القياس، كان مقياساً لغرابتها.

٦. إنّ الألفاظ القرآنية التي عدّت غريبة، هي ألفاظ أصيلة مستعملة لدى العرب، ولا تخضع لقواعد الصياغة العربية المشهورة، وهذا واضح وبين، في كتب غريب القرآن وهذا من سمات فصاحة الألفاظ القرآنية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

## قائمة المصادر والمراجع

### القرآن الكريم

ابن الأحنف اليمني، أحمد بن أبي بكر بن عمر الجبلي .(2018) .البستان في إعراب مشكلات القرآن – من الأنبياء إلى آخره (وهو كل ما عُثر عليه من الكتاب) .تحقيق: أحمد محمد عبد الرحمن الجندي. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

ابن المؤدب، القاسم بن محمد سعيد .(1987) .دقائق التصريف .تحقيق: أحمد ناجي القيسي، حاتم الضامن، حسين تورال. مطبوعات المجمع العلمي العراقي.

ابن الهائم، أحمد بن محمد بن عماد الدين بن علي، أبو العباس، شهاب الدين .(2003) .التبيان في تفسير غريب القرآن .تحقيق: ضاحي عبد الباقي محمد. دار الغرب الإسلامي.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني النحوي .(1954) .المنصف: شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني . تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين. إحياء التراث القديم.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني .(1999) .المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها .تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الفتاح شلبي، عبد الحليم النجار. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد .(1979) .ليس في كلام العرب .تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. مكة المكرمة.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي .(1996) .الممتع الكبير في التصريف . تحقيق: فخر الدين قباوة. مكتبة لبنان.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري .(1978) .تفسير غريب القرآن .تحقيق: السيد أحمد صقر. دار الكتب العلمية.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم .(1994) .لسان العرب .ط٣. دار صادر.

الأخفش الأوسط، أبو الحسن، البلخي البصري .(1990) .معاني القرآن .تحقيق: هدى محمود قراعة. ط١. مكتبة الخانجي، القاهرة.

الاسترآباذي، رضي الدين محمد بن الحسن نجم الدين .(1975) .شرح شافية ابن الحاجب .تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتب العلمية.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين .(1980) .البيان في غريب إعراب القرآن .تحقيق: طه عبد الحميد طه. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان أثير الدين .(1993) .تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب .تحقيق: سمير المجذوب. المكتب الإسلامي.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين .(2000) .البحر المحيط في التفسير .تحقيق: صدقي محمد جميل. دار الفكر.

بن فرحون المدني، أبو محمد بدر الدين عبد الله. (د.ت) .العُدّة في إعراب العُمدَة .تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث. ط١. دار الإمام البخاري، الدوحة.

البناء، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي .(2006) .إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر .تحقيق: أنس مهرة. ط٣. دار الكتب العلمية – لبنان.

بيان الحق، محمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري .(1998) .باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن (رسالة ماجستير) .جامعة أم القرى.

جرادات، محمد علي محمد .(1985) .غريب القرآن: تاريخاً، تصنيفاً، معايير (رسالة ماجستير) .جامعة اليرموك.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد .(2009) .درج الدرر في تفسير الآي والسور .تحقيق: طلعت صلاح، محمد أديب شكور أمرير. دار الفكر.

الحديثي، خديجة عبد الرزاق .(2003) .أبنية الصرف في كتاب سيبويه معجم ودلالة .مكتبة لبنان ناشرون.

حضري، جمال .(2010) .المقاييس الأسلوبية في الدراسات القرآنية .ط١. مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت – لبنان.

الحملاوي، أحمد بن محمد. (د.ت) .شذا العرف في فن الصرف .تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله. مكتبة الرشد.

الخالدي، ياسر علي عبد، والطائي كاظم صافي حسين .(2014) .الجرس الصوتي دراسة جمالية في ألفاظ غريب القرآن .مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية / جامعة بابل، العدد ١٨.

الخراط، أحمد بن محمد أبو بلال. (د.ت) .المجتبى من مشكل إعراب القرآن .مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

الخزرجي، أبو جعفر حمد بن عبد الصمد .(1994) .نفس الصباح في غريب القرآن وناسخه ومنسوخه .تحقيق: محمد عز الدين المعيار الإدريسي. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

## Reference

al-Akhfash al-Awsaṭ, Abū al-Ḥasan al-Balkhī al-Baṣrī. (1990). *Maʿānī al-Qurʾān*. Edited by Huda Maḥmūd Qaraʿah. 1st ed. Maktabat al-Khānjī, Cairo.

al-Anbārī, Abū al-Barakāt Kamāl al-Dīn. (1980). *Al-Bayān fī Gharīb Iʿrāb al-Qurʾān*. Edited by Ṭāhā ʿAbd al-Ḥamīd Ṭāhā. Egyptian General Book Organization.

al-Andalusī, Abū Ḥayyān Muḥammad ibn Yūsuf ibn ʿAlī ibn Ḥayyān Athīr al-Dīn. (1993). *Tuḥfat al-Arīb bimā fī al-Qurʾān min al-Gharīb*. Edited by Samīr al-Majdhūb. al-Maktab al-Islāmī.

al-Andalusī, Abū Ḥayyān Muḥammad ibn Yūsuf ibn ʿAlī ibn Yūsuf ibn Ḥayyān Athīr al-Dīn. (2000). *Al-Baḥr al-Muḥīṭ fī al-Tafsīr*. Edited by Ṣidqī Muḥammad Jamīl. Dār al-Fikr.

al-Bannāʾ, Aḥmad ibn Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿAbd al-Ghanī al-Dimyāṭī. (2006). *ʾIthāf Fuḍalāʾ al-Bashar fī al-Qirāʾāt al-Arbaʿah ʿAshar*. Edited by Anas Mahrah. 3rd ed. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah – Lebanon.

al-Ḥadīthī, Khadīja ʿAbd al-Razzāq. (2003). *Abniyat al-Ṣarf fī Kitāb Sībawayh: Muʿjam wa Dalālah*. Maktabat Lubnān Nāshirūn.

al-Ḥamlāwī, Aḥmad ibn Muḥammad. (n.d.). *Shadhā al-ʿArf fī Fann al-Ṣarf*. Edited by Naṣr Allāh ʿAbd al-Raḥmān Naṣr Allāh. Maktabat al-Rushd.

al-Istarābādhī, Raḍī al-Dīn Muḥammad ibn al-Ḥasan Najm al-Dīn. (1975). *Sharḥ Shāfiyat Ibn al-Ḥājib*. Edited by Muḥammad Nūr al-Ḥasan, Muḥammad al-Zafzāf, and Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

al-Jurjānī, Abū Bakr ʿAbd al-Qāhir ibn ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad. (2009). *Darj al-Durar fī Tafsīr al-Āy wa al-Suwar*. Edited by Ṭalʿat Ṣalāḥ and Muḥammad Adīb Shukūr Amrīr. Dār al-Fikr.

al-Khālidī, Yāsir ʿAlī ʿAbd and al-Ṭā'ī, Kāẓim Ṣāfī Ḥusayn. (2014, December). *Al-Jaras al-Ṣawtī: Dirāsah Jamāliyya fī Alfāẓ Gharīb al-Qurʾān*. Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences / University of Babylon, No. 18.

al-Khaṭṭāṭ, Aḥmad ibn Muḥammad Abū Bilāl. (n.d.). *Al-Mujtabā min Mushkil Iʿrāb al-Qurʾān*. King Fahd Complex for the Printing of the Holy Qur'an.

al-Khazrajī, Abū Jaʿfar Ḥamd ibn ʿAbd al-Ṣamad. (1994). *Nafs al-Ṣabāḥ fī Gharīb al-Qurʾān wa Nāsiḫihi wa Mansūkhihi*. Edited by Muḥammad ʿIzz al-Dīn al-Miʿyār al-Idrīsī. Ministry of Endowments and Islamic Affairs.

Bayān al-Ḥaqq, Maḥmūd ibn Abī al-Ḥasan ibn al-Ḥusayn al-Naysābūrī. (1998). *Bāhir al-Burhān fī Maʿānī Mushkilāt al-Qurʾān* (Master's thesis). Umm al-Qurā University.

Ḥaḍrī, Jamāl. (2010). *Al-Maqāyīs al-Uslūbiyya fī al-Dirāsāt al-Qurʾāniyya*. 1st ed. Majd University Publishing Institution, Beirut – Lebanon.

Ibn al-Aḥnaf al-Yamani, Aḥmad ibn Abī Bakr ibn ʿUmar al-Jabali. (2018). *Al-Bustān fī Iʿrāb Mushkilāt al-Qurʾān – From Sūrat al-Anbiyā' to the End (All That Was Found of the Book)*. Edited by Aḥmad Muḥammad ʿAbd al-Raḥmān al-Jundī. King Faisal Center for Research and Islamic Studies.

Ibn al-Hā'im, Aḥmad ibn Muḥammad ibn ʿImād al-Dīn ibn ʿAlī, Abū al-ʿAbbās, Shihāb al-Dīn. (2003). *Al-Tibyān fī Tafsīr Gharīb al-Qurʾān*. Edited by Ḍāḥī ʿAbd al-Bāqī Muḥammad. Dār al-Gharb al-Islāmī.

Ibn al-Muʾaddib, al-Qāsim ibn Muḥammad Saʿīd. (1987). *Daqā'iq al-Taṣrīf*. Edited by Aḥmad Nāji al-Qaysī, Ḥātim al-Ḍāmin, and Ḥusayn Tūral. Publications of the Iraqi Scientific Academy.

Ibn ʿAṣfūr, Abū al-Ḥasan ʿAlī ibn Muʾmin ibn Muḥammad al-Ḥaḍramī al-Ishbīlī. (1996). *Al-Mumtiʿ al-Kabīr fī al-Taṣrīf*. Edited by Fakhr al-Dīn Qabāwah. Maktabat Lubnān.

Ibn Farḥūn al-Madanī, Abū Muḥammad Badr al-Dīn ʿAbd Allāh. (n.d.). *Al-ʿUddah fī*

*Iʿrāb al-ʿUmdah*. Edited by Maktab al-Hudā li-Taḥqīq al-Turāth. 1st ed. Dār al-Imām al-Bukhārī, Doha.

Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ʿUthmān ibn Jinnī al-Naḥwī. (1954). *Al-Munṣif: Sharḥ Kitāb al-Taṣrīf li-Abī ʿUthmān al-Māzinī*. Edited by Ibrāhīm Muṣṭafā and ʿAbd Allāh Amīn. Iḥyāʾ al-Turāth al-Qadīm.

Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ʿUthmān ibn Jinnī. (1999). *Al-Muḥtasib fī Tabyīn Shawādhdh al-Qirāʾāt wa al-ʾIḍāḥ ʿanhā*. Edited by ʿAlī al-Najdī Nāṣif, ʿAbd al-Fattāḥ Shalabī, and ʿAbd al-Ḥalīm al-Najjār. Supreme Council for Islamic Affairs.

Ibn Khālawayh, Abū ʿAbd Allāh al-Ḥusayn ibn Aḥmad. (1979). *Laysa fī Kalām al-ʿArab*. Edited by Aḥmad ʿAbd al-Ghafūr ʿAṭṭār. Makkah al-Mukarramah.

Ibn Manẓūr, Abū al-Faḍl Jamāl al-Dīn Muḥammad ibn Mukarram. (1994). *Lisān al-ʿArab*. 3rd ed. Dār Ṣādir.

Ibn Qutaybah, Abū Muḥammad ʿAbd Allāh ibn Muslim al-Dīnawarī. (1978). *Tafsīr Gharīb al-Qurʾān*. Edited by al-Sayyid Aḥmad Ṣaqar. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Jarādāt, Muḥammad ʿAlī Muḥammad. (1985). *Gharīb al-Qurʾān: Tārīkh, Taṣnīf, Maʿāyīr* (Master's thesis). Yarmouk University.